«كابيتال أنتليجنس» ترفع تصنيف «بيتك ـ تركيا» إلى +BB

محمد العمر

أفق ايوان

رفعت وكالة كابيتال انتليجنس للتصنيف الائتماني تصنيف القوة المالية لبيت التمويل الكويتي ـ التركي (بيتك ـ تركيا) من «BB» الى +BB، نتيجة لقوة اصوله ورأسماله وأرباحه الجيدة والمتنامية، مع تثبيت التصنيف طويل المدى للعملات الاجنبية عند «BB» وعلى المدى القصير عند «B» على نفس مستوى التصنيف السيادي، مؤكدة ان كل التصنيفات تحمل نظرة مستقبلية مستقرة.

وأشارت وكالة كابيتال انتليجنس الى ان «بيتك ـ تركيا» استمر في جذب ودائع العملاء بكفاءة، وفي الوقت نفسه يزداد النمو على صعيد غالبية المؤشرات المالية قوة وكذلك رأس المال الذي يظل في مستوى آمن، موضحة في هذا الصدد ان اصدار الصكوك لمدة 3 سنوات في نهاية 2010 منح البنك سيولة جيدة مقارنة بالبنوك الاخرى.

وقال رئيس مجلس ادارة «بيتك ـ تركيا» محمد سليمان العمر ان هذا التصنيف الايجابي يعبر عن قوة المركز المالي لبيتك تركيا وجدارته المالية، لاسيما أنه جاء في وقت تمر فيه الاسواق العالمية بأزمات انعكست على اداء المصارف وأدت الى تخفيض تصنيفات العديد منها على مستوى العالم.

وأضاف أنه علاوة على التصنيفات الجيدة والملاءة العالية ومؤشرات النمو القوية التي يحظى بها «بيتك ـ تركيا»، فان البنك يحقق نجاحات متعددة في مجالات عمله، اصبحت تمثل نقلات مهمة في مسيرته وتفتح مجالات مهمة للاقتصاد التركي.

وأكد العمر ان «بيتك ـ تركيا» سيواصل جهوده وتوسعاته في السوق التركي وفي الاسواق الاقليمية والعالمية، وسينهض بدوره الاستراتيجي في دعم علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري بين تركيا والكويت من ناحية وبينها وبين دول مجلس التعاون من ناحية اخرى، مشيرا الى ان البنك يحقق نموا في مؤشراته المالية (الارباح والودائع والاصول وحقوق المساهمين) تتراوح بين 25 و50 ٪ سنويا.

من جانبه قال الرئيس التنفيذي في «بيتك ـ تركيا» افق ايوان: ان البنك الذي تأسس في عام 1989، ويملك فيه بيت التمويل الكويتي (بيتك) حصة تصل الى 62,5٪، قد افتتح مؤخرا فرعا في المانيا، ويتطلع الى مزيد من التوسع في اوروبا خلال الفترة المقبلة، كما ان البنك يضع في مقدمة اولوياته تعميق وتوسيع التعاون التركي ـ الخليجي، ولهذا فقد افتتح 3 من فروعه في منطقة الخليج وتحديدا في البحرين ودبي واربيل بشمال العراق، وعلى الصعيد المحلي فان «بيتك ـ تركيا» يعد من اكبر البنوك الاسلامية في تركيا ويستحوذ على حصة سوقية تصل الى 5٪ ويعمل لزيادتها الى 10٪، وللبنك 182 فرعا تنتشر في مختلف المناطق التركية.

وأضاف افق أن «بيتك ـ تركيا» الآن يمكنه تقديم جميع الخدمات والمنتجات التي يحتاجها المستثمر الكويتي في السوق التركي، كما يستطيع تقديم خدمة تمويل شراء العقارات في تركيا للكويتيين الراغبين في ذلك.

«الشال»: 26,8 مليار دينار إجمالي ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بنهاية 2011 بارتفاع 8,1٪ عن 2010

استعرض تقرير شركة الشال الاقتصادي الأسبوعي المؤشرات النقدية والاقتصادية لشهر أكتوبر ـ ديسمبر 2011، مبينا أن إجمالي عدد السكان في الكويت قد بلغ في نهاية العام الماضي نحو 3,697 ملايين نسمة، وهو رقم يزيد بنحو 115 ألف نسمة، تقريبا، عن الرقم الذي سجله تعداد نهاية 2010، ما يعني أن معدل النمو السنوي لعدد السكان قد سجل نسبة 3,2٪.

واشار التقرير إلى أن الميزان التجاري ـ صادرات سلعية ناقصا واردات سلعية ـ قد حقق فائضا، في الربع الرابع من العام 2011، بلغ نحو 5,755 مليارات دينار، بعد أن بلغت قيمة صادرات الكويت السلعية، خلال الربع الرابع، نحو 7,724 مليارات دينار، منها نحو 93,5٪ صادرات نفطية، وبلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية، للعام بكامله، نحو 28,556 مليار دينار، نسبة إجمالي قيمة الصادرات النفطية، منها، نحو 93,5٪، وبلغت قيمة وارداتها السلعية غير العسكرية، خلال الربع الرابع من العام 2011، نحو 1,969 مليار دينار، وبلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية غير العسكرية، للعام بكامله، نحو 6,972 مليارات دينار. وكان الميزان التجاري قد حقق فائضا، في الربع الأول من العام 2011، بلغ نحو 4,610 مليارات دينار، وارتفع إلى نحو 5,552 مليارات دينار، في الربع الثاني، وارتفع إلى نحو 5,667 مليارات دينار، في الربع الثالث، أي إن الميزان التجاري قد حقق فائضا بلغت قيمته نحو 21,584 مليار دينار، للعام 2011، وهذا الفائض أعلى بما نسبته 68,7٪ عن مثيله المحقق، في عام 2010، البالغ نحو 12,797 مليار دينار.

وحققت أسعار المستهلك، في 2011، نموا موجبا، بلغت نسبته نحو 4,7٪، إذ بلغ معدلها نحو 148,2 (سنة 2000=100)، مرتفعا من معدل نحو 141,5، في عام 2010، وهو معدل في الحدود المحتملة، ويعزى هذا النمو إلى غلبة تأثير ارتفاع أسعار الغذاء من معدل نحو 162,1، في عام 2010، إلى معدل نحو 177,7، في عام 2010، (+9,6٪).

وأفاد التقرير بان استمرار انخفاض المعدل الموزون للفائدة على الودائع، من نحو 2,171٪، في الربع الثالث، إلى نحو 2,152٪، في الربع الرابع من العام 2011، أي بنسبة انخفاض ربع سنوي بلغت نحو ـ0,9٪، وكذلك انخفض من نحو 2,337٪، لعام 2010، إلى نحو 2,185٪، لعام 2011، أي بنسبة انخفاض بلغت نحو ـ6,5٪. والمعدل الموزون للفائدة على القروض، واصل انخفاضه، أيضا، من نحو 5,197٪ إلى نحو 5,123٪، للفترة نفسها، أي بنسبة انخفاض ربع سنوي بلغت نحو ـ1,4٪، وانخفض من نحو 5,422٪، لعام 2010، إلى نحو 5,193٪، لعام 2011، أي بنسبة انخفاض بلغت نحو ـ4,2٪. وبلغ حجم ودائع القطاع الخاص، لدى البنوك المحلية، نحو 26,8 مليار دينار، بارتفاع عن نحو 24,791 مليار دينار، في نهاية 2010، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 8,1٪. وأخيرا، فقد ارتفعت، قليلا، مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص، إلى نحو 28,237 مليار دينار، من نحو 27,527 مليار دينار، في نهاية عام 2010، أي بما نسبته 2,6٪.

أرباح الشركات المدرجة

كما تناول التقرير أرباح الشركات المدرجة عن 2011 حيث قامت 164 شركة من أصل 205 شركات مدرجة في البورصة ـ نحو 80٪ ـ بتقديم بياناتها المالية عن 2011، ولم تتوافر بيانات 41 شركة، نتيجة الإيقاف القديم لـ 12 شركة، بسبب عدم تقديم بيانات مالية سابقة، وشركة واحدة لعدم توافر بياناتها المالية، بسبب اختلاف سنتها المالية، و28 شركة مازالت بياناتها تراجع من قبل البورصة لإعطاء تصريح لها بالإعلان عنها، ومصدر المعلومات عن أرباح هذه الشركات ليس رسميا، بكامله، ولا موحدا، وإنما من خلال ما نشرته إدارة البورصة من نتائج، ومن خلال إعلانات الشركات، نفسها، عن نتائج أعمالها في الصحافة المحلية.

وكان أداء الـ 164 شركة المشتركة، في نهاية 2011، أدنى من أداء هذه الشركات نفسها، في عام 2010، إذ بلغت جملة الأرباح الصافية لهذه الشركات نحو 1373,5 مليون دينار، مقابل 1943,8 مليون دينار، في عام 2010. أي بنسبة تراجع بحدود 29,3٪، وتنخفض نسبة التراجع إلى 8,9٪ بعد استقطاع الأرباح غير الاعتيادية لشركة زين للاتصالات والبالغة نحو 740,8 مليون دينار في عام 2010، والشركة الوطنية للاتصالات البالغة نحو 278 مليون دينار في عام 2011. وسجلت نحو 106 شركات صافي أرباح مطلقة، بينما سجلت 58 شركة خسائر مطلقة. وبلغ صافي أرباح الشركات، التي حققت عائدا موجبا، نحو 1794 مليون دينار، وتم خصم نحو 420,5 مليون دينار، أي الخسائر المطلقة للشركات الخاسرة، لنصل إلى الرقم المذكور لصافي أرباح السوق (قبل استقطاع الأرباح غير الاعتيادية).

وتظهر الرسوم البيانية معدل العائد على رأسمال الشركات المدرجة في نهاية عام 2011، حسب القطاعات، ففي قطاع البنوك حقق «بنك الكويت الوطني» أعلى عائد على رأس المال، بلغت نسبته نحو 76,4٪، بينما حقق «البنك التجاري» أدنى عائد على رأس المال، بلغت نسبته نحو 0,6٪.

وفي قطاع الاستثمار، حققت 10 شركات، فقط، عائدا موجبا، من أصل 24 شركة توافرت بياناتها المالية، بينما سجلت 14 شركة خسائر، وحققت شركة «التسهيلات التجارية» أعلى معدل، بنسبة قاربت 26,4٪ على رأسمالها، مقارنة بخسارة، على رأس المال، قاربت نسبتها 58,7٪ بالسالب، وسجلته شركة «المال للاستثمار».

وفي قطاع التأمين، حققت 6 شركات من أصل 7 شركات، عوائد موجبة على رأس المال، وسجلت الشركة «الأهلية للتامين» أعلاها، بنسبة قاربت 42٪، مقارنة بخسارة، على رأس المال، قاربت نسبتها 13٪ بالسالب، سجلتها الشركة «الأولى للتأمين التكافلي».

وفي قطاع الشركات العقارية، حققت 15 شركة، من أصل 29 شركة توافرت بياناتها المالية، عائدا موجبا على رأس المال، مقابل خسارة لـ 14 شركة، وحققت شركة «المباني» أعلى نسبة لهذا العائد، بنحو 37,4٪، مقارنة بأعلى خسارة على رأس المال سجلته الشركة «الوطنية العقارية»، وقاربت نسبتها 50,2٪ بالسالب.

وفي قطاع الصناعة، حققت 18 شركة، من أصل 25 شركة توافرت بياناتها المالية، عوائد موجبة على رأس المال، وسجلت شركة «الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية» أعلى عائد وبحدود 172,9٪، مقارنة بأعلى خسارة على رأس المال، قاربت نسبتها 47٪ بالسالب، وسجلتها شركة «صناعات الأنابيب».

وفي قطاع الخدمات، حققت 36 شركة، من أصل 52 شركة توفرت بياناتها المالية، عوائد موجبة على رأس المال، وحققت الشركة «الوطنية للاتصالات» أعلى عائد، قاربت نسبته 718,5٪، (تنخفض إلى 166,9٪ عند استقطاع الأرباح غير الاعتيادية للشركة، وتبقى الأعلى تحقيقا للأرباح) مقارنة بأعلى خسارة بلغت نحو 65,6٪، بالسالب، وسجلتها شركة «مركز سلطان».

وفي قطاع الأغذية، حققت 5 شركات، من إجمالي 6 شركات، عوائد موجبة على رأس المال، وحققت الشركة «أمريكانا» أعلى عائد، بلغت نسبته على رأس المال نحو 119,5٪، مقارنة بخسارة بلغت 5,5٪، بالسالب، وسجلتها شركة «دانة الصفاة الغذائية».

وفي قطاع الشركات غير الكويتية، حققت 7 شركات، من أصل 13 شركة توافرت بياناتها، عوائد موجبة على رأس المال، وحققت «البحرينية الكويتية للتأمين» أعلى معدل للعائد على رأس المال، قاربت نسبته 50,2٪، مقارنة بأعلى خسارة بلغت نسبتها نحو 24,1٪، بالسالب، سجلتها «المجموعة العربية للتأمين».

من جهة أخرى، أعلنت 81 شركة، من أصل 164 شركة، نيتها توزيع أرباح. وضمن تلك الشركات 53 شركة أعلنت توزيع أرباح نقدية، فقط، و9 شركات أعلنت توزيع أسهم منحة، فقط، و17 شركة أعلنت نيتها توزيعا مختلطا ما بين أرباح نقدية وأسهم منحة، بينما أعلنت 85 شركة نيتها عدم توزيع أرباح.

وبلغ مجموع التوزيعات النقدية ما قيمته 902,2 مليون دينار، بينما بلغت توزيعات أسهم المنحة، التي أضيفت إلى رؤوس الأموال بالقيمة الاسمية، نحو 151,1 مليون دينار. مقارنة بالتوزيعات النقدية، في عام 2010، البالغة نحو 1459,9 مليون دينار، ونحو 114 مليون دينار توزيعات المنحة بالقيمة الاسمية.

ويظل أداء الشركات، التي أعلنت نتائجها، في حدود المقبول إذا استبعدنا الأرباح غير المكررة أو غير الاعتيادية، فهبوط مستوى الأرباح بنحو 8,9٪ في عام 2011 وهو عام كاد يعيد الاقتصاد العالمي إلى تداعيات خريف عام 2008 وربما أكثر قسوة، وذلك قد يعني أن أداء عام 2012 سيكون أفضل، ولكن عملية الفرز الشديد، بين الشركات الملتزمة والأخرى المتعثرة، ستستمر.

ارتفاع عائد حقوق مساهمي «برقان» بنحو 11,7٪ بنهاية 2011

استعرض تقرير الشال الاقتصادي النتائج المالية لبنك برقان للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011، وقد أشارت هذه النتائج إلى ارتفاع أرباحه الصافية مقارنة بعام 2010، حيث بلغ صافي ربحية البنك، في نهاية العام الماضي، بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة والحصص غير المسيطرة، من نحو 50,6 مليون دينار من نحو 4,7 ملايين دينار في عام 2010 وهو تقدم كبير، وبارتفاع بلغ قدره 45,9 مليون دينار، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 986,2٪. والجدير بالذكر أن السبب الرئيس للارتفاع الكبير في صافي ربح البنك هو التراجع الكبير للمخصصات بنحو 38,1 مليون دينار أي نحو 53,1٪، حين بلغ مجموع المخصصات نحو 33,6 مليون دينار مقارنة مع نحو 71,7 مليون دينار، في العام السابق.

ولاحظ التقرير من تحليل البيانات المالية للبنك، تراجع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 5,1 ملايين دينار حين بلغت نحو 228,2 مليون دينار في عام 2010، أي بنسبة تراجع بلغت نحو 2,2٪، ويعود السبب في هذا التراجع إلى تراجع إيرادات الفوائد بنحو 4,1٪ أي ما يعادل 7,1 ملايين دينار عندما بلغت 166,6 مليون دينار في عام 2011 مقارنة بما قيمته 173,7 مليون دينار في عام 2010، وتراجع بند صافي إيرادات الاستثمار بنحو 45,4٪ أو ما يعادل 5,2 ملايين دينار منخفضا إلى نحو 6,2 ملايين دينار مقارنة مع نحو 11,4 مليون دينار في عام 2010. بينما ارتفع بند إيرادات الأتعاب والعمولات بنحو 6,7 ملايين دينار وصولا إلى 40,9 مليون دينار في عام 2011، مقارنة بنحو 34,2 مليون دينار في عام 2010. وتراجعت إيرادات الفوائد بنحو 4,1٪ أي ما يعادل 7,1 ملايين دينار، كما أسلفنا سابقا، منخفضا إلى 166,6 مليون دينار مقارنة بما قيمته 173,7 مليون دينار في عام 2010، وتراجع، أيضا، بند مصروفات الفوائد بنسبة أعلى من تراجع إيرادات الفوائد، إذ بلغ التراجع نحو 7,2٪ أي نحو 4,8 ملايين دينار، من 66,8 مليون دينار في عام 2010 إلى نحو 62 مليون دينار، الأمر الذي أدى إلى تراجع صافي إيرادات الفوائد بنحو طفيف أي بما نسبته 2,1٪. وتراجعت نسبة هامش صافي الفائدة، أيضا، عندما بلغت نحو 3,2٪ في عام 2011 مقارنة مع 3,5٪ في عام 2010.

وتراجعت المصروفات التشغيلية للبنك، قبل احتساب المخصصات، بما نسبته 5,6٪، لتبلغ نحو 126,2 مليون دينار مقارنة بنحو 133,6 مليون دينار في عام 2010، نتيجة التراجع الذي طرأ على بند مصروفات الفوائد بنحو 7,2٪، كما ذكرنا سلفا، وتراجع بند مصروفات أخرى بنحو 12,1٪ أي نحو 4,6 ملايين دينار، مقارنة بعام 2010، بينما ارتفع بند مصروفات الأتعاب والعمولات بنحو 78,4٪ أي نحو 1,2 مليون دينار، مقارنة بعام 2010. وتشير الأرقام إلى تراجع مخاطر السيولة، إلى نحو 111,9٪، بعد أن بلغت نحو 112,1٪، خلال عام 2010، بينما ارتفعت مخاطر معدل الفائدة، إذ بلغت نحو 0,940 مرة، مقارنة مع 0,915 مرة في عام 2010.

من جانب آخر ارتفع إجمالي أصول البنك بمقدار 404,3 ملايين دينار، ليبلغ 4551,8 مليون دينار، مسجلا نسبة نمو قاربت 9,7٪، مقارنة بنحو 4147,5 مليون دينار في عام 2010. وارتفع المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بنسبة 73,6٪ أي ما يعادل 357,5 مليون دينار، أي من 458,7 مليون دينار، (11,7٪ من إجمالي الأصول) في عام 2010، إلى نحو 843,2 مليون دينار، (18,5٪ من إجمالي الأصول) في عام 2011، وسجل بند قروض وسلف للعملاء نسبة ارتفاع بلغت نحو 5,5٪ أي ما يعادل 116,6 مليون دينار، وصولا إلى 2252,3 مليون دينار (49,5٪ من إجمالي الأصول) في عام 2011، مقارنة مع 2135,8 مليون دينار (51,5٪ من إجمالي الأصول) في عام 2010، بينما تراجعت الأصول الحكومية (أذونات وسندات خزانة بنك الكويت المركزي) بنحو 47,9 مليون دينار أي نحو 10,3٪ وصولا إلى 419,1 مليون دينار (9,2٪ من إجمالي الأصول) مقارنة مع 466,9 مليون دينار في عام 2010 (11,3٪ من إجمالي الأصول).

أما بالنسبة لمؤشرات ربحية البنك في عام 2011، فقد ارتفع العائد على معدل حقوق المساهمين الخاصة لمساهمي البنك (ROE)، ليبلغ نحو 11,7٪ في العام 2011، وهو أعلى كثيرا من مثيله المحقق، في عام 2010، البالغ 1,2٪. أما العائد على معدل أصول البنك الخاص بمساهمي البنك والحصص غير المسيطرة (ROA) فقد بلغ نحو 1,3٪، مرتفعا عن مستوى مثيله، الذي سجل في العام الذي سبقه (2010) نحو 0,04٪. وارتفع العائد على رأسمال البنك الخاص بمساهمي البنك (ROC)، عند نحو 3,8٪، في عام 2010، إلى نحو 53,2٪، في العام 2011.

أما بالنسبة لربحية السهم الواحد (EPS)، فقد ارتفع إلى نحو 35,3 فلسا، مقابل 3,4 فلوس، في عام 2010، وهذا يعني تحقيق عائد على القيمة السوقية، في نهاية السنة، بلغ نحو 7,4٪، وهو أعلى كثيرا من مستوى مثيله لعام 2010 والبالغ 0,6٪. وقد تراجع ـ تحسن ـ مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)، حيث سجل نحو 13,5 ضعفا، بعد أن كان قد سجل في عام 2010، نحو 155,9 ضعفا. وبلغ مضاعف السعر على القيمة الدفترية للسهم (P/B) نحو 1,24 ضعفا، مقارنة بنحو 1,38 ضعفا، في العام الذي سبقه 2010، وعليه أعلنت إدارة البنك نيتها توزيع أرباح نقدية بنسبة 10٪ من القيمة الاسمية للسهم، أو ما يعادل نحو 10 فلوس للسهم، وتوزيع 5٪ أسهم منحة، مقارنة مع توزيع 5٪ أسهم منحة في عام 2010.

«الوطنية للاتصالات» تفتتح معرض GiveKuwait 12 الجاري

أعلنت الشركة «الوطنية للاتصالات» عن استعداداتها لافتتاح معرض GiveKuwait يوم 12 الجاري برعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك على أرض المعارض الدولية بمشرف قاعة 4B، حيث تسعى الشركة منذ إطلاقها لبرنامج GiveKuwait في يناير الماضي جاهدة وعن طريق جهود جميع العاملين فيها إلى تحقيق طموحات الشباب الكويتي ومساندتهم في تحقيق مشاريعهم وأحلامهم وتحويلها إلى حقيقة يشهد لها جميع شرائح المجتمع الكويتي على أرض الواقع. ودعت «الوطنية للاتصالات» في بيان صحافي عملاءها والجمهور الكريم لمشاهدة إبداعات الشباب الكويتي عن كثب.

وسيشارك في المعرض أكثر من 200 مبادر من الشباب الكويتي الطموح الذين تنوعت مشاريعهم وابتكاراتهم لتشمل الكثير من المجالات كالموضة والاكسسوارات والتصوير الفوتوغرافي والعمارة والتصميم الداخلي والفن التشكيلي وتصميم الغرافيك والهدايا والعطور والأطعمة والوجبات الغذائية وخدمات العناية بالسيارات وغيرها.

كما سيتضمن المعرض جناحا لكل من: الديوان الأميري ووزارة التجارة والصناعة، حيث سيقوم موظفي وزارة التجارة باستقبال زوار المعرض والمشاركين والرد على استفساراتهم حول كيفية الحصول على التراخيص التجارية المعنية وكل الأمور المتعلقة بالمشاريع التجارية والقنوات القانونية التي من خلالها تمكنهم من الانطلاق في السوق الكويتي. وسيتخلل المعرض كذلك محاضرات يومية لعدد من رجال الأعمال الشباب حيث سيستعرضون خبراتهم الناجحة ومسيرتهم منذ أن كانوا مبادرين وحتى تحقيقهم حلمهم في الحصول على موقع أو محل لعرض منتجاتهم وامتداد شهرتهم وتحقيقهم بصمة في السوق الكويتي.

ووجهت مدير إدارة الاتصال والعلامة التجارية وإدارة قياس تجربة العملاء ريهام العيار دعوة خاصة لجميع العملاء والشعب الكويتي عامة لزيارة المعرض، وأكدت على أن هدف الوطنية في تنظيم هذا المعرض الفريد من نوعه لما يشكله من أهمية بالغة في خلق مبادرين كويتيين قادرين على تأسيس مشروعات صغيرة، الأمر الذي سيساعد في تعزيز مفاهيم العمل الحر وخلق شباب كويتي قادر على النهوض باقتصاد بلاده.

وكشفت العيار عن خطوة مسبوقة ستقوم بها الوطنية للاتصالات خلال المعرض وهي تخصيص جناح للموارد البشرية واستقبال طلبات التوظيف من الشباب الكويتي، وقالت «نهدف من خلال هذه الخطوة إلى تشجيع الكفاءات الوطنية للانخراط في العمل في القطاع الخاص وفتح المجال لهم للحصول على الوظيفة التي يطمحون اليها ومساندتهم في مسيرتهم المهنية».

الجدير بالذكر أن المعرض يمتد لمدة 5 ايام من 12 الى 16 الجاري ويستقبل الزوار من الساعة 10 صباحا إلى 2 ظهرا ومن 5 إلى 10 مساء.

ريهام العيار

جمال: «التكافل الدولية» حافظت على حصة سوقية جيدة وعقود رغم المنافسة الشديدة

عقدت شركة التكافل الدولية للتأمين التكافلي الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011 وذلك بنسبة حضور بلغت 89,95٪، حيث اعتمدت تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية وحساب الأرباح والخسائر، كما اعتمدت الجمعية جميع البنود الأخرى على جدول الأعمال من تقرير مراقبي الحسابات وتقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

وبهذه المناسبة قال السيد رئيس مجلس الإدارة يونس جمال انه على الرغم من المنافسة الشديدة في سوق التأمين إلا ان إدارة الشركة تمكنت من المحافظة على أداء جيد وتطبيق ناجح للخطة التشغيلية الموضوعة والتي أتت بثمار جيدة خلال العام الماضي، كما واصلت الشركة الاستحواذ والفوز بالعديد من العقود والمشاريع.

من جانبه، قال العضو المنتدب للشركة سعد مكي انه ورغم التحديات الاقتصادية محليا وإقليميا وعالميا فإن الشركة نجحت في إدارة محافظها التأمينية وفقا لخططها الاكتتابية الإستراتيجية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية وهو ما ميز الشركة في القراءة الجيدة لمتطلبات السوق واحتياجاته وتقديم ما يناسبه من منتجات. في موازاة ذلك، عملت إدارة الشركة على تقييم وإدارة المخاطر سواء التشغيلية أو الجيوسياسية والتي تؤثر على السوق بشكل عام، مما حقق توازنا بين الأداء الجيد والمحافظة على ما يتحقق من انجازات ونتائج ايجابية.

وعن الوضع الاقتصادي، تحدث قائلا: مما لا شك أن الكويت تعيش فترة من الازدهار المالي حيث تتمتع بأعلى فوائض غير مسبوقة متوقع لها أن تكسر حاجز الـ 10 مليارات دينار للسنة المالية الحالية. وهو ما يشجع على المضي قدما في تبني سياسات وبرامج ذات تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي.كما أننا نتطلع إلى أن تبادر الحكومة بتعزيز الإنفاق الاستثماري على المشاريع الكبرى المؤجلة منذ سنوات حيث أن الإنفاق بات احد العناصر الرئيسية المنشطة والمحركة للاقتصاد الذي اثر عليه الركود بشكل واضح.

هذا واعتمدت الجمعية العمومية عدم توزيع أرباح عن 2011.

جانب من الجمعية العمومية برئاسة يونس جمال

بوكانان: تراجع العمليات الشرائية يهدد بقاء المولات وبناء المساكن فوقها وسيلة لبقائها

حذر مدير مركز أبحاث التحول الاجتماعي بجامعة وولونغونغ الاسترالية المؤلف لعدة كتب في مجال البحث الاجتماعي د.إيان بوكانان من اختفاء المول التجاري خلال الفترة المقبلة مع تراجع العمليات الشرائية. جاء ذلك خلال المحاضرة التي ألقاها د.أيان بوكانان في قاعة مبنى كلية الآداب بالجامعة الأمريكية بالكويت خلال الأسبوع الماضي والتي نظمها مركز دراسات الخليج بالجامعة تحت عنوان «العالم الذي خلقته المراكز التجارية». واستعرض بوكانان خلال المحاضرة تحليلا نقديا حول مفهوم المركز التجاري (المول) الذي ظهر في العالم في الخمسينيات وأصبح جزءا مهما من الحياة اليومية في العصر الحديث متناولا أهم نقاط الجذب الاجتماعي المرتبطة بالمراكز التجارية والتحديات التي يتوقع أن يخلقها الاتجاه نحو التسوق عبر الانترنت. وأوضح بوكانان أن المول ليس مكانا للتسوق فقط بل وسيلة ترفيهية واجتماعية حيث يتلاقى الناس فيه لاسيما أنه ليس كل الناس لديهم قدرة شرائية. واشار الى أن بعض المولات تعتمد على وجود المطاعم فقط، الأمر الذي يجعلها غير كافية أو مربحة لاستمرارية وجودها مما يشير الى احتمالية اختفاء المول خلال الفترة المقبلة. وذكر انه في بريطانيا تتسوق الناس من خلال الانترنت وأن 30٪ من مشتريات الناس هناك تحولت من الشراء المباشر عبر المحلات الى الانترنت مما يشير الى أن بعض المولات ستكون شاغرة خلال الفترة المقبلة.

وأشار الى ان بعض المولات الكائنة في اميركا أصبحت تستقطب الزائرين أكثر من المشترين وأنه في استراليا بعض المولات أصبح يتم انشاؤها وسط المدينة بسبب تراجع نسبة الشراء منها.

وبين ان هناك توجها لبناء المساكن فوق المولات لتكون قريبة من الناس لزيادة نسبة المشتريات ولضمان استمراريتها وعدم اختفائها. وأوضح أن المولات في الكويت تحوي مساحات كبيرة غير مستغلة مقترحا ايجاد محلات شعبية في الممرات داخل هذه المولات على غرار المعمول به في المولات الكائنة في اوروبا واميركا.

● عاطف رمضان

د.إيان بوكانان يلقي محاضرة بالجامعة الأميركية بالكويت (هاني الشمري)